تعريف التنمية المستدامة

مفهوم الاستدامة:

تشير الاستدامة (**Sustainability**) إلى القدرة على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مع ضمان التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. فهي مقاربة شمولية تسعى إلى إدارة الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة رشيدة، تضمن استمرارها وفعاليتها على المدى الطويل.[1]

التنمية المستدامة:

1. من الناحية اللغوية:

تُشير كلمة "التنمية" إلى النماء أو الازدياد التدريجي، سواء في الكم أو الكيف، وهي مرتبطة بعملية التطور والتقدم المستمر.

. من الناحية الاصطلاحية:

يمكننا تعريف التنمية المستدامة كالتالي:

تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد، ويشمل ذلك الجوانب الرئيسية للتنمية وهي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية.

الجدول رقم (02): التطور الفكري لمفهوم التنمية

الفترة	أهم الأحداث المتعلقة بالتنمية المستدامة
1950	نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أول تقرير حول البيئة العالمية واعتبر هذا التقرير رائدا خلال هذه الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالموازنة بين الإقتصاد والبيئة في تلك الفترة
1968	انشاء نادي روما وكان الهدف من انشائه معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية، حيث أصدر تقريره الهام في عام 1972 حول حدود النمو
1972	عقد الامم المتحدة لمؤتمر ستوكهولم تناول قضايا البيئة ومشكلاتها، وانطلاقا من هذا المؤتمر أنشأت الجمعية العامة في ديسمبر 1972 برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) وكان الهدف من إنشائه تأمين منبر للمجتمع الدولي يناقش من خلاله المشكلات البيئية ويضع سياسات وخطط عمل لمعالجتها، كما يساعد الدول النامية في تطوير سياسات بيئية سليمة وتنفيذها في اطار التنمية المتوازنة.
1982	أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة فكرة ربط العمل البيئي بالتنمية القابلة للإستمرار، وبمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الحادية عشر11، أنشأت الأمم المتحدة عام 1983 " اللجنة الدولية للبيئة والتنمية" برئاسة رئيس وزراء النرويج غرو هارليم برونتلاند.

[1] World Commission on Environment and Development (WCED). Our Common Future. Oxford: Oxford University Press, 1987

1987	أصدرت اللجنة السابقة تقريرها الشهير بعنوان" مستقبلنا المشترك" الذي ركز على وجوب تعديل أنماط التنمية بما يحول دون استهلاك الموارد الطبيعية الى حدود الإفلاس.
1992	مؤتمر قمة البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 عرف باسم " قمة الأرض تم التطرق على الاطار المؤسسي للعلاقة بين متطلبات التنمية وواجبات الحفاظ على البيئة، ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة أجندة القرن 12.
1997	انبثق عن قمة الأرض اتفاقية كيوتو وهي معاهدة بيئية دولية هدفها تحقيق تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجويعند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي، وتم اعتماد بروتوكول كيوتو عام 1997 وأصبح حيز التنفيذ عام 2000.
2002	عقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة(ريو+ 10) في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا الذي أكد على ضرورة تغيير أنماط الإستهلاك والإنتاج والحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.
2007	المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا، وتمحورت نقاشاته حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الإحتباس الحراري
2010	انعقاد قمة المناخ بـ كوبنهاغن، لشعور المجتمع الدولي أن حالة البيئة في العالم في تدهور مستمر بالرغم من عقد المؤتمرات وإبرام الإتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ التغيرات المناخية وكيفية مواجهتها وسبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية

المصدر: تقوى شرقي، التنمية المستدامة في الوطن العربي – رؤية مستقبلية حول الإقتصاد الأخضر، في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، يومي 08- 09 ديسمبر 2018، ص 5

الإطار الأممي للأهداف السبعة عشر SDGS:

في 25 سبتمبر 2015، اعتمدت *قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قرارًا بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي تضمن سبعة عشر هدفًا تشكل الإطار العالمي لتحقيق التنمية المستدامة. وترتكز هذه الأهداف على خمسة محاور رئيسية، هي:

الناس (People): ضمان الكرامة والمساواة وتحسين نوعية الحياة.

الكوكب (Planet): حماية الموارد الطبيعية ومكافحة التغير المناخي.

الازدهار (Prosperity): تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

السلام (Peace): تعزيز المجتمعات السلمية والعادلة.

الشراكة (Partnership): توطيد التعاون الدولي لتحقيق الأهداف[2].

وتتمثل الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة في الآتي:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2. القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

[2] خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015، مجلة دراسات اقتصادية، الد 5 العدد 1 – جوان 2018، ص76

3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار.

4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

7. ضمان حصول الجميع على الطاقة الموثوقة والمستدامة والحديثة وبأسعار ميسورة.

8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع.

9. إقامة بنية تحتية resilient وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار.

10. الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.

12. ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14. الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها استخدامًا مستدامًا.

15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها المستدام، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16. تعزيز المجتمعات السلمية الشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة.

17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة[3].

[3] نفس المرجع السابق ص 77

الشكل (1): أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

عناصر التنمية المستدامة

إن التنمية المستديمة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة التنموية المعاصرة فهي نظرية في التنمية المستديمة والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها ، وهي تنمية لا تولد فقط نمو اقتصاديا لكنها توزع منافعه بالتساوي ، تعيد بناء بيئة التنمية المستديمة بدال من تدميرها ، وهدفها ليس فقط الزيادة في الإنتاج وإنما تمكين الإنسان من العيش في حياة أفضل وأطول. وحاجات الإنسان ليس كلها مادية بل كذلك معنوية واجتماعية منها التعليم والثقافة وتوفر فرص لممارسة النشاطات الخالقة وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة وحق التعبير والحفاظ على البيئة للأجيال اللاحقة.

وتقوم التنمية على أربعة عناصر أساسية هي:

الإنتاجية (قدرة الإنسان على الإنتاج).

المساواة (تكافؤ الفرص دون تميز).

الاستدامة (عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة) سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال، بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

التمكين(التنمية تتم بالناس وليس من اجلهم فقط أي : (الناس الفاعلون) لذلك فان التنمية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته فيصبح هدفا ووسيلة في آن واحد.[4]

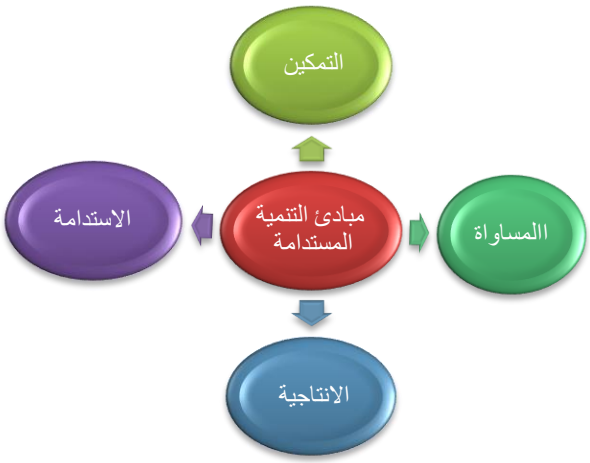

الشكل رقم (2): عناصر التنمية المستدامة

أبعاد التنمية المستدامة:

البعد الاجتماعي:

[4] حافظ بن عمر، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة: العمل، البطالة، والفقر كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس،

يركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على فكرة مفادها أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، إذ يركز على مبادئ أساسية كـ (العدالة الإجتماعية، ورفض الفقرة البطالة بين الأفراد والأمم والأجيال، والتأكيد على أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتها بشفافية ودقة)، ومن المنظور الإجتماعي تعتبر التنمية المستدامة نشاطا متواصلا يهدف إلى الارتقاء بالقدرة على توفير الموارد والحقوق التي تمكن البشر من ضمان الرفاهية في العيش والحصول على الحاجيات الأساسية المتمثلة في (المأكل، والملبس، والصحة، والتربية، والتعليم، والسكن)، والحصول على الخدمات والسلع الأساسية، بالإضافة إلى المساهمة في الحياة السياسية لضمان وحماية الحقوق[5].

البعد الاقتصادي:

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى نظام اقتصادي ملائم للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى وجود سياسة تقييمية، لهذا السبب جاء تصور التنمية المستدامة لإدخال التكاليف الاجتماعية والبيئية في الحسابات الإقتصادية، بمعنى اخر فإن التنمية المستدامة أخذت بنظر الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والبيئية، للتخلص من الأساليب التنموية التقليدية التي كانت تسعى إلى تحقيق الرفاه الإقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار المشاكل المتحققة جراء ذلك على المستوى المجتمع والبيئة، ولهذا فإن الاستدامة وفق البعد الاقتصادي تتمثل في "حماية القدرات الانتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر من خلال تضمين السياسات والخطط التي تتكفل بالاستمرار للأنشطة الاقتصادية المتصلة بالمجتمع والملائمة للهوية الثقافية له، فإن المنظومة الإقتصادية للبعد الاقتصادي تتمحور حول مجموعة عناصر، تتلخص بـ (النمو الاقتصادي المستديم، كفاء رأس المال، إشباع الحاجيات الأساسية، العدالة الاقتصادية)

البعد البيئي:

النظام البيئي هو عبارة عن تفاعل منظم ومستمر بين عناصر البيئة الحية وغير الحية وما ينتج عن هذا التفاعل من توازن بين عناصر البيئة، لذلك فإن أي فقدان لعنصر معين في البيئة يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي لذلك فان البعد البيئي للاستدامة يعتبر "أسلوب تنمية يقوم أساسا على حماية الموارد الطبيعية الضرورية من خلال إدارة مسولة لتلك الموارد بهدف توفير حاجات الأجيال الحالية والمحافظة على مصالح الأجيال القادمة، حيث يمثل هذا الأمر التحدي الحقيقي للأفراد والمجتمعات ما يتطلب توعية السكان بضمان حماية الماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي بحيث لا تتدهور بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي وغيرها، فان المنظومة البيئية وتغير المناخ، الطاقة والتنوع في الطاقة، الإنتاج والتنوع البيولوجي، القدرة على التكيف.)[6]

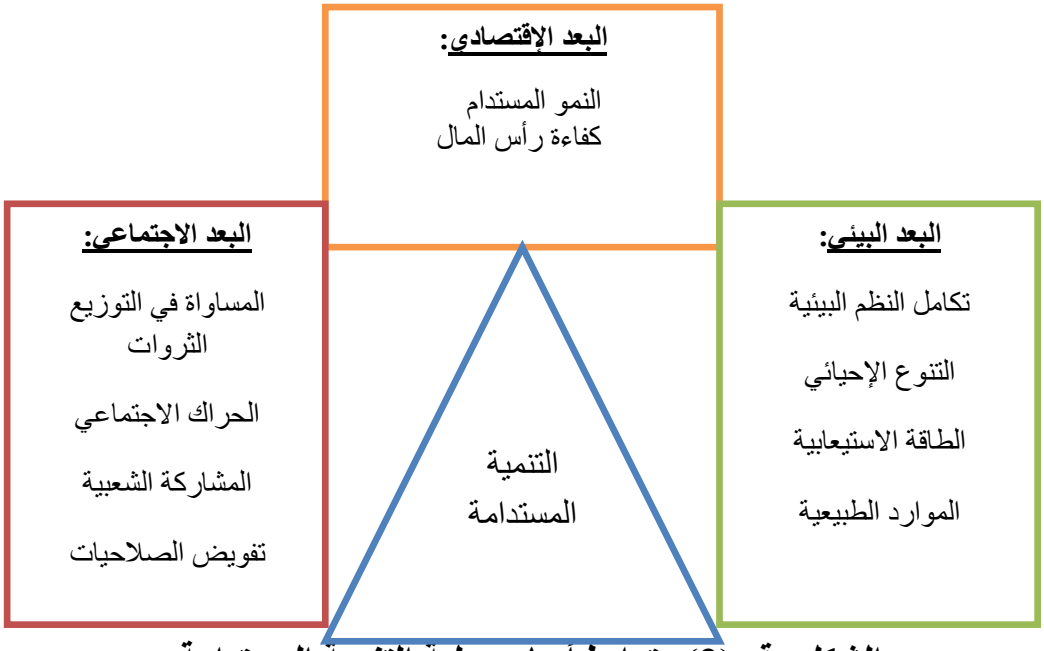

الشكل رقم (2): ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة.

المصدر: سيف ضياء دعير، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد (نماذج مختارة) فيتنام- رواندا- تشيلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2021، ص13